مدى تأثير التمويل الدولي الخارجي على معدلات الفقر في فلسطين
دراسة قياسية في الفترة (1994-2019م)

أحمد رزق الواوي *
الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين

The extent of the impact of external financing on poverty rates in Palestine Econometric study in the period (1994-2019)

Ahmed Rizk El-Wawy*
The Islamic University, Gaza - Palestine

تاريخ الاستلام: 2020/09/28؛ **تاريخ القبول:** 2021/09/23؛ **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:
تكمن مشكلة الدراسة في تزايد معدلات الفقر في فلسطين والتي تجاوزت 30٪ للعام 2019م، وفقًا للإحصاءات الرسمية المنشورة من قبل جهات الاختصاص وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذه المعدلات تشير إلى مدى خطورتها على الواقع الاقتصادي وهياكلها المختلفة والوضع الاجتماعي وانتشار الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني، ومدى الدور الذي يلعبه التمويل الدولي ومدى مساعدته في حل أهم المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني، فكان لابد من التطرق لهذه الدراسة كي توضع أمام صناع القرار والمختصين في الشأن الفلسطيني على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي.
وهدفت الدراسة إلى معرفة الاتجاه العام لظاهرة الفقر في فلسطين وما هي مسبباتها، والتعرف على حجم التمويل الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها، والتعرف على تأثير حجم التمويل الدولي على معدلات الفقر في فلسطين، بناء نموذج قياسي للتنبؤ بحجم معدلات الفقر بمعلومية حجم التمويل الدولي المقدم من قبل الجهات المانحة.
الكلمات الدالة: فقر، دول مانحة، مساعدات ومنح خارجية.
تصنيف JEL : I32، F35، H81

Abstract:
The problem of the study lies in the increasing poverty rates in Palestine, which exceeded 30% for the year 2019, according to official statistics published by the competent authorities, the Ministry of National Economy and the Palestinian Central Bureau of Statistics. The Palestinian economy, and the extent of the role that international finance plays and the extent of its assistance in solving the most important economic problems facing the Palestinian economy, it was necessary to address this study in order to be placed before decision-makers and specialists in Palestinian affairs at the economic, financial and social levels.
The study aimed to know the general trend of the phenomenon of poverty in Palestine and what are its causes. The study aimed to know the general evolution of the phenomenon of poverty in Palestine and what are the causes. It also attempts to identify the volume of international funding provided to the Palestinian Authority, since its establishment and the effect of the volume of international funding on poverty rates in Palestine. It seeks to construct an econometric model for predicting the size of poverty rates, given the size of donor funding.
Keywords: Poverty, donor countries, foreign aid and grants.
Jel Classification Codes : I32, F35, H81

* **المؤلف المرسل: الإيميل:** awawi@iugaza.edu.ps

المقدمة

يعدّ الفقر من الظواهر الاقتصادية الأكثر تأثيرًا على الواقع المعيشي لأفراد المجتمع، وارتبط الفقر بالاستقرار الاقتصادي، وفي السنوات الأخيرة أصبح تقليص معدلات الفقر من أكبر التحديات والاهتمامات في كل أرجاء العالم، لكن ما هو ملاحظ مع هذه الظاهرة العالمية هو ازدياد حدتها يومًا بعد يوم، ولهذا اتخاذ تقليص الفقر أهم هدف من أهداف الألفية الجديدة العشرة بالنسبة لكل دول العالم والمؤسسات العالمية على غرار هيئة الأمم المتحدة واليونيسكو، وندرس في هذا البحث مدى تأثير التمويل الدولي والخارجي على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية في الفترة ما بين 1994 حتى 2019م دراسة قياسية، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في الأراضي الفلسطينية، حيث الفقر يزيد بشكل واضح في الأراضي الفلسطينية وبصورة أكبر في قطاع غزة، رغم محاولات زيادة التمويل الدولي والخارجي، وهنا نحاول توضيح أسباب الفقر وأنواعه، وكذلك تبيان المساعدات والتمويل الدولي والخارجي للأراضي الفلسطينية، والتي كلها تصب في إيجاد حلول لمشكلة خفض معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية ومدى ارتباطها بالتمويل الدولي، حيث يعاني المجتمع الفلسطيني من الفقر وتفشي هذه الظاهرة، وما زالت الإجراءات الاقتصادية والسياسات المتبعة للحد من هذه الظاهرة والقضاء على الفقر غير قادرة، لذلك وسيبحث البحث كل ذلك.

ويعدّ التمويل الدولي والمساعدات الخارجية ذا أثر على الاقتصاد الفلسطيني، ولذلك لابد من دراسة هذا الموضوع دراسة اقتصادية قياسية توضح لنا حجم التمويل الدولي والمساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل الحصار ودراسة معدلات الفقر. وقد عانى الاقتصاد الفلسطيني العديد من الأزمات، وتعرضت المساعدات الدولية والخارجية الممنوحة للأراضي الفلسطينية لظروف مختلفة، وارتبطتْ بالأوضاع السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة أخرى، وأسهم الاحتلال الإسرائيلي في منع العديد من المساعدات الدولية والخارجية للأراضي الفلسطينية، فكان للمساعدات الخارجية والدولية والتمويل الدولي أثر غير واضح على معدلات الفقر، فكانتْ هذه الدراسة القائمة ليستفيد منها الباحثون للوقوف على طبيعة الموضوع بشكل مهني.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تزايد معدلات الفقر في فلسطين والتي تجاوزت 30٪ للعام 2019، وفقًا للإحصاءات الرسمية المنشورة من قبل جهات الاختصاص وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذه المعدلات تشير إلى مدى خطورتها على الواقع الاقتصادي وهياكلها المختلفة والوضع الاجتماعي وانتشار الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني، ومدى الدور الذي يلعبه التمويل الدولي، ومدى مساعدته في حل أهم المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني، فكان لابد من التطرق لهذه الدراسة كي توضع أمام صناع القرار والمختصين في الشأن الفلسطيني على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

أهداف الدراسة

1. معرفة الاتجاه العام لظاهرة الفقر في فلسطين، وما مسبباتها.
2. التعرف على حجم التمويل الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها.
3. التعرف على تأثير حجم التمويل الدولي على معدلات الفقر في فلسطين.

4. بناء نموذج قياسي للتنبؤ بحجم معدلات الفقر بمعلومية حجم التمويل الدولي المقدم من قبل الجهات المانحة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. تتناول أحد أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب مشاكل خطيرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

2. مساعدة الجهات الرسمية ومتخذ القرار من خلال البرامج والخطط لتفادي الأخطار الناجمة عن معدلات الفقر وتوظيف التمويل الدولي الخارجي للنهوض بالاقتصاد ككل.

3. بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمعدلات الفقر.

الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لحجم التمويل الدولي على معدلات الفقر في فلسطين.

حدود الدراسة

الحد المكاني: الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الحد الزماني: الفترة 1994-2019م.

منهجية الدراسة

سيتم استعراض منهجية الدراسة والأساليب القياسية التي اعتمدت عليها الدراسة، وكذلك تحديد بيانات الدراسة ومصادرها والمتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج، وتحديد النموذج القياسي المناسب لمعرفة التمويل الدولي الخارجي وتأثيره على معدلات الفقر في فلسطين (1994-2019م)، كما سيتم دراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير، وتقديم صياغة رياضية للنموذج القياسي المراد تقديره، وتتمثل هذه الأساليب بمعاملات الارتباط ونموذج الانحدار الخطي، واستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية كاختبار السكون لفحص استقرار السلاسل الزمنية، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في برنامج (EViews10) الإحصائي لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

1. منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي

يتكون النموذج القياسي للدراسة من متغيرين كالآتي:

أولاً: المتغير التابع: معدلات الفقر في فلسطين (Pov).

ثانيًا: المتغير المستقل: التمويل الدولي الخارجي (Fin).

أ- **نموذج الدراسة:** تم صياغة نموذج انحدار خطي بسيط ليعبر عن تأثير المتغير المستقل (التمويل الدولي الخارجي) على المتغير التابع (معدلات الفقر) في فلسطين خلال فترة الدراسة (1994-2019م) كالتالي: $Povt = f(Fin) + \varepsilon t$

ب- **مصادر البيانات المستخدمة في النموذج:** تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة للفترة (1994-2019م) من المصادر الثانوية، والمتمثلة في التقارير والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذه البيانات شكلت سلسلة زمنية على فترة 25 عامًا.

2. الدراسات السابقة

1. دراسة (صبرة، محمود، وآخرون، 2015م): يكمن الهدف من الدراسة في تقييم تأثير المساعدات الخارجية في فلسطين، لقد تم مراجعة الأدبيات السابقة، والتي تظهر تأثير المساعدات المثير للجدل على متغيرات الاقتصاد الكلي، والتي من الممكن أن تكون تأثيراتها إيجابية أو سلبية، إن الاهتمام الرئيس لهذه الدراسة هو تقدير تأثير المساعدة على الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، وقد تم استخدام نموذجين: الأول يتمثل في معادلة تقيس التأثير على النمو الاقتصادي باستخدام تقنية (OLS)، والثاني: معادلتان متزامنتان تقيسان التأثير على كل من الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في وقت واحد باستخدام تقنية (2SLS)، وكانتْ نتائج الدراسة أن المساعدات تزاحم الادخار المحلي وتؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وخرجتْ الدراسة بالتوصيات؛ مثل: تنفيذ هيكل السياسة لتعزيز الادخار المحلي، وتوجيه المعونة إلى الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، وتحسين بيئة السياسات، وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسة (أبو جامع، 2014م): "الدور التنموي لمساعدات الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الفلسطيني": هدفت الدراسة لبيان الدور التنموي للمساعدات الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني، والمعيقات التي تمنع الاستغلال الأفضل لهذه المساعدات، وكانت نتيجة الدراسة أن الأثر الحدي للمساعدات كان سلبيًا على النمو الاقتصادي. وقد استخدم المنهج الوصفي وكذلك المنهج القياسي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل الجاد لتوحيد وتنسيق الجهود الداخلية وتنظيمها بين المؤسسات الحكومية المعنية بمشاركة المنظمات غير الحكومية ضمن إستراتيجية واضحة لتسويق المشاريع التنموية والإنتاجية الأكثر إلحاحًا في فلسطين.

3. دراسة (سمارة، 2013م): المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني": ركزت الدراسة على المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، وعدَّ الناتج المحلي مقياسًا للنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية أسهمت في زيادة الناتج المحلي ودعمت الفئات الفقيرة وبعض القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم والبنى التحتية. وأوصت بإعادة هيكلة هذه المساعدات لأنها لم تقدر أي إنجاز تنموي، أي إن المساعدات كان لها أثر طردي على النمو الاقتصادي.

4. دراسة (حسن ،2005م): الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)".: تناولت هذه الدراسة الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، وهي من الظواهر الخطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وركزت على وسائل تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة، وأن المساعدات التي تتلقاها سواء حكومية أم أجنبية لا تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة لذلك. وأوصت الدراسة بتوفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل، ورفع مستوى الأجور، ورفع قيمة المساعدات للأسر الفقيرة.

5. دراسة (لبد، 2004م): هدفتْ الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على

تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية في التغلب على المعيقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. واستخدمتْ الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، واستعرض أهم الإحصاءات للمساعدات الدولية وأوجه صرفها، والتعليق عليها. وخلصتْ الدراسة إلى أن المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية سياسية بامتياز، وأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب أخذ الاعتبارات السياسية هدفًا رئيسًا يخدم الطرف الإسرائيلي أكثر من الفلسطيني، وأوضحت أيضًا أن الاعتماد على تلك المساعدات أصبح يمثل عبئًا ثقيلاً على الاقتصاد الفلسطيني، خصوصًا في تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي، كما أن الاحتلال الإسرائيلي لم يدخر جهدًا في وضع العراقيل التي تقلل من فعالية تلك المساعدات.

6. **(Fasanya and Onkoya 2012):** هدفتْ الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية وإجمالي الناتج المحلي، باعتباره مؤشرًا للنمو الاقتصادي في دولية نيجيريا، وقد استخدمتْ الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليل الكمي القياسي في تحليل هذه الدراسة. وخلصتْ الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وأن السياسات المتبعة داخل الدولة المتلقية للمساعدات قد تقلل النتيجة الإيجابية لها، وهذا يوجب على الدول المانحة معرفة أوضاع الدولة المتلقية للمساعدات، والعمل على كل ما يضمن الاستغلال الأمثل للمساعدات المقدمة، كما أظهرت الدراسة إمكان التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بناءً على نوعية الحكم في الدولة المتلقية الخارجية، وهذا يحتم العمل على تحسين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية داخل الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية.

تعريف المنح والمساعدات الخارجية والدولية

يشير مفهوم المنح والمساعدات إلى "عملية نقل الموارد الحكومية من بلد إلى آخر، وتكون هذه الموارد على شكل مساعدات نقدية سائلة أو قروض ميسرة، إما بشكل مباشر من حكومات إلى أخرى (المساعدات الثنائية)، أو بشكل غير مباشر (مساعدات متعددة الأطراف). ويعرّفها البعض بأنها الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني، وهي موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها؛ لأنها ترتبط بظروف معينة، وتظهر أهميتها في حالات الحروب والكوارث بهدف التقليل من آثارها السلبية. (عبد الحميد، عبد المطلب، (2011م)، ص233). ويعرفها آخرون بأنها نقل الموارد بطرق ميسرة، والتي تشرف عليها وكالات رسمية أهدافها الرئيسة تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي (Ehernfeid.2004).

أمّا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فعرفتها بأنها تلك الدفقات المالية والبضائع والمساعدات التقنية المقدمة من الحكومات للدول النامية، والتي يكون هدفها تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتأخذ هذه المساعدات شكل المنح أو القروض المدعومة والإعفاء من الديون، ويُستثنى من هذا المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية؛ مثل: المساعدات الأمنية والعسكرية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. (بنن، جوليا وسميث، (2010م)، ص38). وعرفها آخرون بأنها نقل جميع الموارد والسلع المادية والمهارات والخبرات الفنية والمنح المالية –الهدايا- والقروض الميسرة من الجهات المانحة إلى الجهات المتلقية لهذه المساعدات. (Riddell، R.C.(2007)، p.17).

ومن خلال استعراض هذه التعريفات لمفهوم المنح والمساعدات الخارجية والدولية، يرى الباحث التعريف التالي: تلك التحويلات من الموارد الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة بصفتها السيادية أو عبر إحدى هيئاتها المحلية إلى دول أخرى، وقد تكون هذه الموارد الاقتصادية على شكل أموال سائلة، أو سلع بضائع، أو خبرات فنية، أو قروض ميسرة، أو إعفاء من الديون، بشرط أن يكون الهدف من هذه المساعدات تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، ولا ترتبط بأي أهداف أخرى، ويُستثنى من تعريف المنح والمساعدات الخارجية والدولية أية مساعدات في الجوانب العسكرية أو الأمنية.

وفي هذه الدراسة يمكن أن نعرف المساعدات والمنح الخارجية والدولية بالتالي: هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية، بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اجتماعي أو اقتصادي، ويشمل جميع أنواع المعونات دون استثناء.

أنواع المنح والمساعدات الخارجية والدولية

تعددتْ تصنيفات وأنواع المنح والمساعدات الخارجية والدولية وفقًا للمعيار الذي يتم اتّخاذه في التصنيف.

1. من حيث مصدرها

تنقسم المنح والمساعدات الخارجية والدولية من حيث المصدر ثلاثة أقسام، وهي:

أ- المنح والمساعدات متعددة الأطراف؛

ب- المنح والمساعدات الثنائية الرسمية؛

ت- المنح والمساعدات الثنائية غير الرسمية.

2. من حيث طبيعتها

يمكن تقسيم المنح والمساعدات الخارجية والدولية من حيث طبيعة وماهية هذه المساعدات ثلاثة أنواع رئيسة، وهي:

أ- **الأموال النقدية السائلة؛**

ب- **الأموال العينية؛**

ت- **المساعدات الفنية.**

3. من حيثُ طريقة التصرف بها

وتنقسم المنح والمساعدات الخارجية والدولية من حيث طريقة التصرف بهذه المساعدات نوعين، وهما. (Keeley .B.(2012).From Aid to Development: The Global Fight against poverty. Paris: OECD Publishing).

أ- **المساعدات المشروطة؛**

ب- **المساعدات غير المشروطة؛**

4. من حيث شكلها

ويمكن تقسيم المنح والمساعدات من حيث شكلها ثلاثة أنواع، وهي:

أ- **المنح؛**

ب- **القروض الميسرة؛**

ت- **المساعدات الفنية؛**

5. **أنواع أخرى للمنح والمساعدات الخارجية والدولية**

أ- **المساعدات الغذائية؛**

ب- **المساعدات الإنسانية أو الطارئة؛**

ت- **مساعدات المشاريع؛**

ث- **مساعدات البرامج؛**

ج- **مساعدات الموازنة؛**

ح- **المساعدات التنموية؛**

أنواع المساعدات الأوروبية

- تدفقات نقدية موجهة لصالح البنية التحتية ومشاريع بناء القدرات الفلسطينية.
- مساعدات مقدمة للسلطة بهدف دعم مسيرة السلام ومكافحة الإرهاب.
- تقديم الدعم المباشر للموازنة والإصلاحات الإدارية والقانونية.
- معونات دعم وتعزيز الاقتصاد بالمساعدات الإنسانية.
- تغطية رواتب الموظفين والمتقاعدين، وتقديم المساعدات للعائلات الفقيرة والمحتاجة.
- توفير الدعم الأساس لضمان عمل المدراس والمستشفيات.
- توفير الوقود اللّازم لضمان عمل شركة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة. (نصر عبد الكريم، (2010م) ، ص 8-11.)

أنواع المساعدات الأمريكية

- دعم نقدي للموازنة الفلسطينية.
- دعم التحضير للانتخابات الفلسطينية.
- دعم الأجهزة الأمنية بالمعدات والتجهيزات المختلفة.
- دعم مشاريع البنية التحية وتسديد فواتير الكهرباء والمياه.
- مساعدات مقدمة لصالح القناة الفضائية الفلسطينية (pbc).
- دعم المدارس والعيادات الصحية وإعادة تأهيل الطرق.
- دعم الأونروا والعمليات التي تقوم بها الوكالة الأمريكية للتنمية الاقتصادية.

(Jeremy M. sharp and Christopher M. Blanchard.June 27.2006.)

أنواع المساعدات العربية

- دعم موازنة السلطة الفلسطينية، وتقديم تبرعات ومساهمات شعبية.
- دعم موارد صندوقي الأقصى والقدس وانتفاضة القدس.

- مساعدات مقدمة من الصناديق والمؤسسات المالية العربية.(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية –قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، القاهرة، 2010/5/15م).

إدارة المساعدات والمنح الخارجية والدولية

يوجد في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بالسلطة الفلسطينية الإدارة العامة لتنسيق المساعدات، وهي مكونة من خمس دوائر حسب المنطقة الجغرافية للدول المانحة، وهي:

- دائرة أوروبا.
- دائرة أمريكا الشمالية والجنوبية والشرق الأقصى.
- دائرة المنظمات الدولية والأمم المتحدة.
- دائرة الدول العربية.
- دائرة البيانات والتقارير.(السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012/8/28م الموقع الإلكتروني: http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com_content

كما يتألف الهيكل العام لتقديم المساعدات الخارجية والدولية من:

- **الطواقم الاستشارية؛**
- **لجنة الاتصال؛**
- **لجنة تنسيق المساعدات المحلية؛**
- **لجنة الارتباط المشترك؛**
- **مجموعة العمل القطاعية.**

وهناك ثلاثة مصطلحات للمبالغ المقدمة من الجهات والمؤسسات المانحة في الأراضي الفلسطينية، وهي: التعهد، والالتزام، والصرف، ويقصد بهذه المصطلحات:

- **التعهد؛**
- **الصرف؛**
- **الالتزام؛**

دوافع المساعدات والمنح المقدمة للسلطة الفلسطينية

كانت بداية المساعدات الخارجية في بداية الحرب الباردة، حيثُ بدأتْ الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مشروع مارشال والدول الإسكندنافية (النرويج والسويد والدنمارك)؛ بضخ مساعداتها لدول متعددة؛ مثل: اليونان والهند؛ بهدف وقف الزحف الشيوعي، وقد استخدم الاتحاد السوفيتي مساعداته الخارجية؛ بغية تحقيق أهدافه السياسية؛ حيثُ قام السوفييت بتخصيص ثلاثة أرباع تلك المساعدات إلى الدول الشيوعية النامية كفيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية. ((Lancaster .C. (2007).

وهناك دوافع مختلفة للمساعدات والمنح المقدمة للأراضي الفلسطينية من الجهات المانحة، وهذه الدوافع تتشابه مع باقي الدول التي تتلقى المساعدات والمنح، وأهم الدوافع التي ترتبط بالمساعدات هي: الدوافع السياسية، والدوافع الاقتصادية، والدوافع الإنسانية.

ولقد كانتْ هذه الدوافع محل خلاف بين الاقتصاديين والأكاديميين، فمنهم من رأى أن المساعدات والمنح الخارجية تقدم للأراضي الفلسطينية تحت الدوافع الثلاثة، والدليل أن هناك دولًا كثيرة تقدم مساعدات للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية، مع العلم أنها تقدم ضد عملية السلام، فيما يرى آخرون أنها تقدم لدافع سياسي بحت، هدفه تسويق عملية التسوية السياسية، والدليل على ذلك أن أي توجه للسلطة الفلسطينية خارج إطار أوسلو تتم محاربته بالمساعدات.(هديل قزاز وآخرون ،(2011م).)

الدوافع السياسية

تعدّ هذه الدوافع الأكثر أهمية فيما يتعلق بالمنح والمساعدات الخارجية، حيث إنها تنطلق عادة من المصالح الإستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة، ويمكن تلخيص أهداف المساعدات المقدمة لأغراض سياسية إلى هدفين رئيسين:

- تشجيع أنظمة الحكم التي تبدأ أو تواصل التوفيق بين سياستها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغبتها.
- دعم أنظمة الحكم التي تصنف "أنظمة صديقة" وإبقاؤها في السلطة الحاكمة.(عبد الفتاح، سيف، وآخرون، (2001م).).

وتذكر الدراسات بأن تسييس المساعدات بكل أنواعها لا يقتصر على الشعب الفلسطيني، وهي تقدم للفلسطينيين مقابل اعترافهم بالشرعية الدولية ونهج السلام، وبالتالي هي مساعدات مالية مقابل الالتزام بنهج التسوية السلمية، وهذا هو الثمن السياسي لها.(أبراش، إبراهيم، (2008م)، غزة، ص96).

وفي نفس الصدد ذكر جون كير مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية صراحة بأن حجم الدعم الاقتصادي المقدم للفلسطينيين مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بينهم وبين الإسرائيليين. (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، (2007م): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص253).

ولقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور مهم وفاعل في الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي والدخول إلى بوابة الشرق الأوسط والمحافظة على مصالح إسرائيل المهمة من خلال المساعدات الخارجية، التي كان هدفها دعم العملية السلمية وتحقيق المكاسب السياسية من الجانب الفلسطيني لصالح إسرائيل وغض الطرف عن الأهداف التنموية، واتضح ذلك من خلال استخدام المساعدات الخارجية ورقة ضغط على الرئيس ياسر عرفات آنذاك لإجباره على إجراء إصلاحات تريدها إسرائيل وعلى حركة حماس لإجبارها على الاعتراف بإسرائيل.(عصام، بني فضل، (2009م)، ص203-204).

كما أثبتتْ التجربة الفلسطينية بأن حجم المساعدات الخارجية وطبيعتها تتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات السياسية والأمنية القائمة مع إسرائيل، إلى درجة أن خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية تأثرت بمنحنى هذه

العلاقات واتجاهاتها.(السلطة الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010م، وزارة التخطيط، 30 أبريل 2008م، صxi).

كما هدفت المساعدات التي جاءتْ بعد أوسلو إلى حماية المشروع السياسي السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع تحقيق نمو شكلي لا حقيقي مدعوم بمساعدات أمريكية أوروبية.(ماس، (2001م): "علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والمولين"، حزيران 2001م، ص95).

أمّا المساعدات الأمريكية فهي مساعدات مسيسة مرتبطة باعتمادات لجنة الاعتمادات العمليات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، وهي تعتمد في قرار دعم السلطة ماليًا على تقرير من المخابرات الأمريكية يصف العلاقات بمنظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها والفصائل السياسية في أراضيها، وخصوصًا فصائل المعارضة منها لضمان أمن أفراد إسرائيل بمن فيهم جنود الاحتلال والمستوطنين، واتّضح بذلك الوجه الحقيقي للولايات الأمريكية عندما قامتْ وكالة التنمية الأمريكية باتخاذ قرار يقضي بالتوقيع على تعهد بعدم تقديم أي من مساعداتها لصالح أي جهة يتم تصنيفها وفق القانون الأمريكي على أنها إرهابية.(لبد، 2004م).

الدوافع الاقتصادية

كثير من المساعدات والمنح الخارجية والدولية تكون مشروطة لضمان المصلحة الاقتصادية للدول المانحة، كإلزام الدول المتلقية للمساعدات بشراء السلع والموارد التي تحتاجها من الدول المانحة، أو فرض خبراء، وكذلك قد تقدم الدول المانحة المساعدات لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى مثل ضمان تغلغل شركاتها في أسواق الدول المتلقية لمساعداتها، وضمان أسعار سوق أعلى، وخلق حالة من التبعية الاقتصادية في الدول المتلقية للمساعدات للدول المانحة.

وكان من دوافع المانحين في تقديم المنح والمساعدات الخارجية الحد من معدلات الفقر وتحقيق أهداف تنموية في الدول المتلقية لها، ووفرت العملة الصعبة لتمويل الواردات خاصة الرأسمالية للدول الممنوحة، وقللت من معاناة السكان في المناطق المنكوبة خاصة في الكوارث والحروب.(Lancaster .C. Bartenev and glazunova (2007) .University Of Chicago Press.2013).

ومن دوافع المانحين في تقديم المنح والمساعدات خلق حالة من التبعية الاقتصادية في الدول المتلقية لها، كإجبار الدول الممنوحة على شراء السلع الرأسمالية وبعض المواد الخام وبعض الواردات من الدول المانحة.(مرجع سابق.(Riddell.R.C.(2007)).

وقد حصلت المساعدات الفنية في الفترة من (1994 حتى 2001م) على حوالي 944 مليون دولار أمريكي، محتلة المرتبة الثانية في أولويات الدول المانحة، هذا مع الإشارة إلى أنه كان هناك إمكان للاستعانة بالخبراء المحليين الذين يمكن أن يتقاضوا مبالغ بسيطة مقارنة مع تلك المبالغ الطائلة التي يحصل عليها نظراؤهم من الخبراء الأجانب.(جابر، إبراهيم سالم، (2014م)).

كما يشترط الاتحاد الأوروبي أحد المولين للسلطة الفلسطينية شراء ما يلزم للمشاريع الممولة عن طريق دولة كشرط للتمويل، هذا مع وجود الخبراء الذين يصل راتب الواحد منهم إلى أربعة أضعاف أعلى راتب شهري في السلطة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يجعل قيمة المعدات وأجور الخبراء ومستلزماتهم تصل إلى ما نسبته (70٪)

من إجمالي المساعدات المقدمة، والأرقام في هذا الجانب تقول بأن أتعاب الخبراء والمستشارين من مواطني الدول المانحة بلغت خمس المساعدات المقدمة للفلسطينيين، أمّا المساعدات التقنية فقد وصلتْ إلى ما نسبته (85٪).(ماس، نحو توظيف انجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ص34).

وكان من بين أحد الأمثلة الصارخة على وجود الدافع الاقتصادي في تقديم المساعدات الخارجية هو قرار السلطة الفلسطينية بإعفاء شركات الوكالة الأمريكية للتنمية من دفع الرسوم للتسجيل للجهات المختصة؛ كونها مؤسسات لا تقوم على الربح وموافقتها على ذلك، مع العلم أنها مسجلة في الولايات المتحدة على أنها شركات ربحية.(واثق بسام عبد الله، (2012م)، ص145).

وقد أشارتْ تقديرات بأن 28٪ من إجمالي أموال الدول المانحة تذهب لصالح الدعم الفني والخبراء الأجانب.(هديل قزاز وآخرون، (2007م)، ص26).

وأظهرتْ دراسة (البياتي، فارس، (2008م) أن العديد من الدول المتلقية للمساعدات فقدت حريتها ليس بسبب العلاقات الثنائية فحسب، بل من خلال العلاقات متعددة الأطراف التي تجسدها الوكالات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث إن صندوق النقد الدولي يصمم البرامج ويقدم الاستشارات والنصائح بشأنها، أمّا البنك الدولي فيقدم القروض لتنفيذها، ومن أهم البرامج التي يتم تنفيذها هي برامج التكيف والتصحيح الهيكلي، فمثلًا من أهم الشروط التي يتم وضعها لتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي: تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتقليص الإنفاق العام، وإنهاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية، وإزالة القيود على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، وتحرير الأسعار، وتقليص الأجور، وزيادة الضرائب.

الدوافع الإنسانية

وقد يكون الدافع من هذه المساعدات هو مساعدة السكان وخاصة المنكوبين إثر الكوارث والحروب والتخفيف عنهم وحماية وصون كرامة الإنسان ومنها:

- نمط الإغاثة عند وقوع الكوارث والحروب.
- نمط برامج حقوق الإنسان، حيثُ تقوم الدول المانحة بوقف مساعداتها في حالة استمرار انتهاك حقوق الإنسان، تمامًا كما حدث في العام 1991م عندما قامتْ الدنمارك بتجميد مساهماتها في صندوق التنمية الريفية الكيني.(عبد الفتاح، سيف، وآخرون ،(2001م).).

ووكالة الأمم المتحدث لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين خير دليل على تقديم خدمات إنسانية صحية وتعليمية وإغاثية في الأراضي الفلسطينية، وهي تتلقى مساعدات خارجية من عدة دول ومؤسسات وأطراف عربية دولية مختلفة، وتقدم خدماتها الإنسانية لأكثر من (7) مليون لاجئ في الأراضي الفلسطينية. (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نداء الطوارئ، (2007م)، ص13).

وتعدّ المساعدات الإنسانية من أكثر المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني.

وهناك دوافع أخرى للدول المانحة، منها:

- تلبية الاحتياجات الطارئة والإغاثية.

- مساعدة الدول المتلقية للمساعدات في تحقيق تنميتها الاقتصادية عبر زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر.
- إظهار التضامن من الدول المانحة تجاه الدول الممنوحة.
- تعزيز المصالح السياسية والإستراتيجية الوطنية الخاصة بالدول المانحة.
- تعزيز المصالح التجارية للدول المانحة.(Riddell.R.C.(2007).

إن المساعدات والمنح الخارجية التي تقدم للشعب الفلسطيني هدفها سياسي بحت، وإن المساعدات التي تقدم عبر المؤسسات والمنظمات غير الحكومية هدفها إنساني إغاثي واقتصادي.

والدليل على أن المساعدات التي تقدم للأراضي الفلسطينية سياسية أنه حين فازتْ حركة حماس في الانتخابات التشريعية سنة (2006م) وأعقبها أحداث الانقسام الفلسطيني في العام (2006-2007م) ففي تلك الفترة توقفتْ المساعدات الخارجية، وعادتْ بشكل قوي حين تولى سلام فياض الحكومة.

وكل مؤسسة ومنظمة لها هدفها الخاص في تقديم المساعدات، منها من يتبنى الهدف الإنساني، ومنها الاقتصادي، ومنها السياسي.

واقع المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين

ركزتْ الدراسة على المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية فقط، وذلك لسببين:

1. أن ما نسبته (87٪) من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني حصلتْ عليها السلطة الوطنية الفلسطينية.(معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، 2006م).).
2. يصعب على الباحث حصر إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين بشكل كامل ودقيق، بينما كل المقدمة للسلطة محصورة وبدقة، وتم نشرها من قبل الجهات الرسمية، سواء من الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي أو سلطة النقد الفلسطينية.

وقد تلقت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وحتى عام (2016م)، ما يقارب (16 مليار دولار) وفقًا لبيانات منشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية.

ولدارسة حجم المنح والمساعدات الخارجية تم تقسيم الفترات الزمنية إلى ثلاث فترات وفقًا للظروف السياسية الآتية:

الفترة الأولى: منذ العام (1995م) وحتى العام (2000م)، وهي الفترة منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى انتفاضة الأقصى. وتعد هذه الفترة صعبة وحرجة على السلطة الفلسطينية، إذ إنها فترة بناء السلطة الفلسطينية، وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المدمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

الفترة الثانية: منذ العام (2001م) وحتى العام (2006م)، وهي الفترة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية. وقد شهدت هذه الفترة انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر للعام (2000م)، وقيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بالبدء بعملية تدمير ممنهجة للبنية التحتية الفلسطينية، وكذلك تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني، حيثُ شهدت هذه الفترة تدمير مطار غزة الدولي في

مدينة رفح، وقصف للمقرات الحكومية، وفرض حصار سياسي واقتصادي، وكذلك قيام الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وقيامه بعملية السور الواقي في العام (2002م)، التي طالت مناطق كبيرة في الضفة الغربية، والتزايد المطرد في بناء المستوطنات الصهيونية على الأراضي الفلسطينية، واستقطاع الكثير من الأراضي الفلسطينية، كما شهدت هذه الفترة احتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية في عملية السور الواقي من العام (2002م)، وكذلك شهدت تفكيك المستوطنات الإسرائيلية وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في العام (2005م).

الفترة الثالثة: منذ العام (2007م)، وحتى العام (2014م)، وهي الفترة بعد فوز حركة حماس وبعدها الانقسام الفلسطيني الداخلي وحتى عام (2014م)، وتخلل هذه الفترة ثلاثة حروب على قطاع غزة ومتغيرات سياسية على الصعيد الإقليمي. وقد شهدت هذه الفترة تذبذبًا واضحًا في المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي مر بها الفلسطينيون في هذه الفترة، من احتلال وإقامة المستوطنات، ومن ثم الانسحاب من غزة، وانتهتْ بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في النصف الثاني من العام (2006م)، ورفضها الشروط الأمريكية والأوروبية بالاعتراف بإسرائيل.

كما ويُلاحظ أيضًا انخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية ابتداءً من العام (2002م)، واستمر الانخفاض حتى العام (2004م)، جراء الضغوط السياسية الخارجية على السلطة الفلسطينية، خصوصًا في ظل اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك فرض خارطة الطريق.

وقد زاد حجم المنح والمساعدات الخارجية بمعدل الضعف تقريبًا بعد وصول السيد محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية في يناير (2005م)، وما شهدته هذه الفترة من حراك سياسي للرئيس الفلسطيني محمود عباس بدءًا من قمة شرم الشيخ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون والرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني عبد الله الثاني، وتبعها حراك فلسطيني داخلي في القاهرة في اجتماع لجميع الفصائل الفلسطينية للتوصل لاتفاق التهدئة مع الجانب الإسرائيلي وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، الذي ولد حالة استقرار سياسي في الأراضي الفلسطينية رفع من حجم المنح والمساعدات الخارجية لدعم استمرار هذا الهدوء السياسي.

ومن خلال الجدول أدناه يرى الباحث أنه يتضح لنا أن المساعدات الأمريكية والأوربية هي أعلى مساعدات تصل للسلطة الفلسطينية على مدار الفترة 1993 حتى 2016م، وأن المساعدات العربية تأتي في الآخر، وذلك لأسباب عدة: أن أمريكا وأوروبا توفي بالتزاماتها الشهرية والطارئة تجاه السلطة الفلسطينية ما دامت السلطة ملتزمة بالاتفاقات الموقعة معها مع الجانب الإسرائيلي، واستمرار التنسيق الأمني والتعاون لوقف الانتفاضة والمقاومة المسلحة في الأراضي الفلسطينية، ولكن للأسف الشديد الدول العربية والإسلامية لم تلتزم بتعهداتها السنوية للسلطة الفلسطينية، حتى صناديق دعم الأقصى والانتفاضة لم تلتزم بها الدول العربية والإسلامية، فهذا يسهم في زيادة التبعية الدولية وتسيس المساعدات الأوربية والأمريكية، وفي حال قامت السلطة الفلسطينية بأية خطوة مخالفة للتعهدات مع إسرائيل توقف وتعطل المساعدات أمريكا والاتحاد الأوروبي، لذا وجب على الدول العربية والإسلامية أخذ دورها في تحمل المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني، ومن خلال الجدول نقول: إن المساعدات

العربية والأوربية والأمريكية ليس مجموعها هي المساعدات والمنح الخارجية، بل هناك دول أخرى منها إسلامية وصناديق لم يتم تضمينا للجدول، وبالتالي هناك العديد من الدول تدفع للسلطة الفلسطينية بشكل غير دوري.

يوضح الجدول أعلاه حجم المساعدات والمنح الخارجية التي تم تجميعها من التقارير الرسمية، وتوضح حجم هذه المساعدات من كل جهة على حدة، وهناك مساعدات وصلت السلطة الفلسطينية من دول وصناديق مختلفة لم يتضمنها الجدول. وهذا يدلل على مدى تدفق المساعدات على السلطة الفلسطينية وأهميتها في بناء الاقتصاد الفلسطيني والتأثير على القرار السياسي.

4. مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني: هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد أداء الاقتصاد الفلسطيني، منها: الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة والفقر وغيرها، وفيما يأتي استعراض عام لبعض المؤشرات:

الفقر: الفقر في اللغة ضد الغنى، والفقير معناه المفقور وهو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر. ويعرف الفقر اصطلاحًا بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، (عبد الرزاق الفارس، 2001 ، ص19).

خط الفقر: هو قيمة ميزانية الحاجات الأساسية جنبًا إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل، وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استنادًا إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

خط الفقر المدقع: وهو يغطي قيمة ميزان الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

خط الفقر المطلق: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا سواء للفرد أو للأسرة.

ثانيًا: الفقر النسبي

فهو يشير إلى" انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع، كأن يصنف الفرد من أفقر 10 %أو % 20 في المجتمع)، وقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقيرًا بالمعنى النسبي، (عبد القادر عطية، 2000، ص78).

نسبة الفقر مؤشر: تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، حيث يتم تقدير حجم الفقراء في المجتمع سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

وهو مؤشر يقيس نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر، حيث لا يمكن لهذه الشريحة تحمل تكاليف شراء السلع الأساسية، ويتم استخدام عدة خطوط للتحليل: خط الفقر العادي وخط الفقر المدقع، ويحسب بقسمة عدد الأسر التي يقل دخلها أو استهلاكها عن خط الفقر الوطني على إجمالي عدد الأسر مضروبًا بمائة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

خط الفقر: يعدّ خط الفقر خطوة مهمة في طريقه لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء.(Debraj Ray، 1998، P250).

فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء. وقد تعددت خطوط الفقر التي تستخدم في عملية قياس وتحديد الفقر؛ وذلك حسب مفاهيم الفقر وتعاريفه المختلفة، فهناك خط الفقر المطلق والذي يستند في تقديره إلى الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة، وخط الفقر النسبي والذي يتم تقديره على أساس موقع الفرد أو الأسرة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه، وكذلك هناك خط الفقر المدقع أو الشديد والذي يتم تقديره على أساس تكلفة الحاجات الضرورية لضمان البقاء على قيد الحياة (باقر، 1996، ص6).

ثالثًا: خط الفقر المدقع

يمثل تكلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو للأسرة وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة (الجهاز المركزي للإحصاء 2011م).

فجوة الفقر (مؤشر): وهو مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء، أي دخول الفقراء وخط الفقر أو (مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء غلى خط الفقر، ويفضل حساب هذا المؤشر نسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويًا لخط الفقر. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

شدة الفقر (مؤشر): هو مؤشر يقيس التفاوت الموجود بين الفقراء والأسر التي تكون بعيدة عن خط الفقر يكون لها الوزن الأكبر، ويقاس هذا المؤشر بإيجاد الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

بلغت معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية في عام 2015م 35٪، وبلغت معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية في عام 2016م 35.1٪ حسب التقارير الصادرة عن (المركز الإحصائي الفلسطيني لعامي 2016،2015م).

وبلغت معدلات الفقر في عام 2017م كالتالي: أظهرت نتائج مسح أجراه الإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة الفقراء في الضفة الغربية وصلت 13.9٪، بينما وصلت نسبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت 53.0٪، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف.

وبناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء حسب المسح في الضفة الغربية 5.8٪، بينما وصلت في قطاع غزة إلى 33.8٪، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف، فنتائج البحث كما أجراه الإحصاء الفلسطيني لعام 2017 م كانت على النحو الآتي:

بلغ متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي 170 دينارًا أردنيًا، ما يعادل 870.4 شيكلًا.

بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين 169.5 دينارًا أردنيًا، ما يعادل 867.8 شيكلًا، بواقع 220.1 دينارًا أردنيًا، ما يعادل 1126.9 شيكلًا في الضفة الغربية، مقابل 91.2 دينارًا أردنيًا، ما يعادل 466.9 شيكلًا في قطاع غزة.

حوالي 31٪ حصة الطعام من الإنفاق الكلي. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

شكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في فلسطين 30.5٪ من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 2901٪ في الضفة الغربية، 35.7٪ في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5٪، و8.7٪ على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5٪ و2.1٪ على التوالي في فلسطين.

ما بين عامي 2011 و2017م: يرتفع إنفاق الفرد في الضفة الغربية، بينما ينخفض في قطاع غزة بفعل حصار قطاع غزة والانقسام الفلسطيني.

طرأ ارتفاع في الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017م مقارنة مع عام 2011م في الضفة الغربية، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 دينارًا أردنيًا عام 2011م بما يعادل 962.5 شيكلًا إلى 220 دينارًا أردنيًا بما يعادل 1126.4 شيكلًا عام 2017م، أي بارتفاع مقداره 17٪، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011م، حيث انخفض من 110 دنانير أردنية بما يعادل 563.2 شيكلًا إلى 91 دينارًا أردنيًا بما يعادل 465.92 شيكلًا، أي بانخفاض نسبته حوالي 17٪. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

وتبقى وتيرة التغير في إنفاق الفرد كما هي إذا ما أخذت بالأسعار الثابتة (بعد تحييد أثر التضخم)، حيث يستمر الارتفاع في إنفاق الفرد في الضفة الغربية في العام 2017م عن العام 2011م، ولكن بحدة أقل، مما يعني تحسنًا في المستوى المعيشي في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة وبعد تحييد أثر التضخم ليس فقط ينخفض إنفاق الفرد، وإنما تزيد نسبة الانخفاض ما بين عام 2017 و2011م بالأسعار الثابتة، مما يعني تدهورًا في مستويات المعيشة في قطاع غزة. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

تغير في أنماط الإنفاق في عام 2017م: انخفاض حصة الطعام والملابس والأحذية والتجهيزات المنزلية والعناية الشخصية، حيث تظهر البيانات تغيرًا في نمط إنفاق الأسرة/ الفرد الفلسطيني ما بين عامي 2017 و2011م في فلسطين على المجموعات الرئيسة للإنفاق، فقد انخفضت حصة الطعام من الإنفاق الكلي لتصبح 30.5٪، بينما كانت 35.9٪ في عام 2011م.

كما يظهر انخفاض في حصة الملابس والأحذية من الإنفاق الشهري من 6.6٪ عام 2011م إلى 5.2٪ عام 2017م. كما انخفضت حصة التجهيزات المنزلية والتي تشمل (الأثاث والأواني المنزلية ولوازم وأعمال منزلية) من 5.8٪ إلى 4.6٪، وكذلك الأمر لحصة العناية الشخصية، حيث انخفضت من 2.8٪ إلى 2.1٪.

التغير في أنماط الإنفاق يسير بنفس الاتجاه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا في ثلاث مجموعات:

التغير في نمط الإنفاق على المجموعات الرئيسة في فلسطين بالارتفاع أو بالانخفاض للمجموعات الرئيسة يسير بنفس الاتجاه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن مع تفاوت بالنسب، ما عدا في ثلاث مجموعات:

المسكن والرعاية الطبية والنفقات غير الاستهلاكية. فقد أظهرت البيانات تناقضًا في نمط التغير في حصة الإنفاق على هذه المجموعات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت حصة الإنفاق على المسكن في الضفة الغربية من 8.7٪ عام 2011م إلى 8.4٪ عام 2017م، أما في قطاع غزة فقد ارتفعت حصة الإنفاق على المسكن من الإنفاق الكلي من 8.9٪ عام 2011م الى 9.8٪ عام 2017م، كما اختلفت نسب الإنفاق على مجموعة الرعاية الطبية، فقد انخفضت نسبة الإنفاق عليها من 3.8٪ إلى 3.4٪ في الضفة الغربية، بينما في قطاع غزة ارتفعت من 3.3٪ إلى 4.0٪، أما مجموعة النفقات غير الاستهلاكية والتي تشمل: الهدايا والعيديات والفوائد على القروض والتأمينات الاجتماعية، فقد ارتفعت حصة الإنفاق على هذه المجموعة في الضفة الغربية من 3.8٪ عام 2011 إلى 5.9٪ عام 2017م، أما في قطاع غزة فقد انخفضت نسبة الإنفاق على هذه المجموعة من 8.9٪ عام 2011 إلى 7.6٪ عام 2017م. (مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

نسبة إنفاق الفرد في فلسطين على مجموعات سلع وخدمات مختارة، 2011، 2017م

متوسط إنفاق الأسرة الشهري حوالي 935 دينارًا أردنيًا ما يعادل 4787.2 شيكلًا.

بناء على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2017م، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 934.9 دينارًا أردنيًا ما يعادل 4787.64 شيكلًا في فلسطين (لأسرة مكونة من 5.5 من الأفراد)، بواقع 1143.6 دينارًا أردنيًا ما يعادل 5855.2 شيكلًا في الضفة الغربية (لأسرة مكونة من 5.2 من الأفراد)، مقابل 556.0 دينارًا أردنيًا ما يعادل 2846.72 شيكلًا في قطاع غزة (لأسرة مكونة من 6.1 من الأفراد)، وتظهر البيانات انخفاضًا في متوسط حجم الأسرة في عام 2017، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في فلسطين 5.5 للعام 2017م، بينما كان 6.0 في العام 2011م، وظهر هذا الانخفاض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية بلغ متوسط حجم الأسرة 5.2 في العام 2017، بينما كان 5.6 في العام 2011م، وفي قطاع غزة بلغ متوسط حجم الأسرة 6.1 في العام 2017م، بينما كان 6.6 في العام 2011م.

توزيع الفقر حسب المنطقة حوالي 29٪ من الفلسطينيين فقراء في عام 2017 م.

29.2٪ من الأفراد في فلسطين عانوا الفقر خلال عام 2017 وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري، بما معناه أن استهلاك أسرهم الشهري كان دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و3 أطفال) 2470 شيكل، و16.8٪ من الفلسطينيين عانوا الفقر المدقع، وقد بلغ خط الفقر المدقع 1974 شيكلًا للأسرة نفسها. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

أكثر من نصف السكان في قطاع غزة فقراء في عام 2017م الإحصاء الفلسطيني: نسبة الفقر في غزة 53٪ والفقر المدقع في القطاع 4 أضعاف الضفة الغربية:

بلغت نسبت الفقراء في الضفة الغربية 13.9٪، بينما وصلت نسبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت 53.0٪، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف. أما بناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية 5.8٪، بينما وصلت في قطاع غزة إلى 33.8٪، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف، 41.1٪ من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، 24٪ في الضفة الغربية، 67.6 في القطاع. (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2017م). ارتفاع نسب الفقر في عام 2017م، حيث أظهرت النتائج أن نسب الفقر ارتفعت في العام 2017م مقارنة مع عام 2011م، فقد كانت نسبة الفقراء في عام 2011م حوالي 25.8٪، بينما ارتفعت لتصل الى 29.2٪ في عام 2017م، أي بارتفاع نسبته 13.2٪، كما ارتفعت نسب الفقر المدقع من 12.9٪ عام 2011م إلى 16.8٪ عام 2017م، أي بارتفاع نسبته 30.2٪، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة، بالرغم من انخفاضها في الضفة الغربية. والجدير بالذكر أن الوضع في قطاع غزة أصبح أسوء بكثير مما كان عليه في العام 2011م، فقد ارتفعت نسب الفقر في قطاع غزة بحوالي 37٪، (من 38.8٪ في العام 2011م ليصل إلى 53.0٪ في العام 2017م). إلا أن الوضع معاكس في الضفة الغربية، حيث انخفضت مؤشرات الفقر في الضفة الغربية خلال الست سنوات الماضية، حيث انخفض الفقر في الضفة الغربية بحوالي 22٪ (من 17.8٪ للعام 2011 مقابل 13.9٪ للعام 2017م). (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (2009-2011، 2017م)

كما ارتفعت نسب الفقر المدقع بين الأفراد في قطاع غزة، فقد بلغت 33.8٪ في العام 2017م، بينما كانت في العام 2011م حوالي 21.1٪، وبالتالي هناك ارتفاع بحوالي 60٪ في نسب الفقر المدقع للأفراد في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد انخفضت نسب الفقر المدقع من 7.8٪ الى 5.8٪، أي بانخفاض نسبته 25.6٪. وهذا الارتفاع الملحوظ في معدلات الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة يفسر ارتفاع نسب الفقر الوطني في العام 2017. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م).

مؤشرات مستويات المعيشة: الفقر: بلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في محافظات قطاع غزة 38.0٪ لعام 2010م، في حين بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 18.3٪ للعام نفسه، وكانت أعلى نسبة للفقر في محافظة خانيونس، حيث بلغت 40.8٪، وكانت أقل نسبة للفقر في محافظة رفح، حيث بلغت 34.1٪. إن الفقر في قطاع غزة أعلى من الفقر في الضفة الغربية، ويعزو الباحث ذلك أنه بعد فوز حركة حماس في الانتخابات عام 2006م وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة تعرض قطاع غزة إلى حصار شديد، ثم تلا ذلك الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007م وما عقبه من حصار شامل للقطاع، ثم حرب الفرقان نهاية 2008م وبداية 2009م والدمار الشامل أدى لزيادة الفقر، ثم حرب حجارة السجيل نهاية 2011م. هذه الأحداث بمجموعها أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة، مما ترتب عليه تذبذب نسب الفقر صعوداً وهبوطاً، ثم اعتماد معدل فقر الدخل الذاتي على دخل شهري يساوي 2000 شيكل، ما يعادل 501.2$ أمريكي، (لأسرة مكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال) لعام 2007م، حيث إنه في عام 2007م، 49.5٪ من الأسر في قطاع غزة يعيشون في فقر، و32.8٪ من الأسر في قطاع غزة يعيشون في فقر شديد على سبيل المثال، وكذلك بلغ معدل الفقر في فلسطين ما نسبته 35.2٪ لعام 2015م، وكذلك بلغ العجز في الموازنة العامة فيها 1279 مليون دولار أمريكي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015؛ وزارة الشئون الاجتماعية، 2016؛ موقع وزارة المالية، 2016م).

من خلال جدول رقم (1) يتضح لنا نسبة معدلات الفقر في فلسطين من عام 1994 حتى 2019م، من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الفقر تزداد بشكل ملحوظ، ويعزو ذلك الباحث لاشتداد الحصار على الأراضي الفلسطينية وقلة الموارد الفلسطينية والخلافات الداخلية والانقسام الفلسطينية والصراع المحتدم مع العدو الصهيوني الذي يسيطر على موارد الاقتصاد الفلسطيني.

إنفاق واستهلاك الأسرة

أشارت النتائج إلى أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري في محافظة غزة كان الأعلى بين محافظات قطاع غزة لعام 2010م، حيث بلغ حوالي 719.0 دينارًا، بينما كان الأقل في محافظة خانيونس، حيث بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري 620.1 دينارًا.

- **المساعدات الخارجية وأثرها على نسبة الفقر والنمو الاقتصادي**

هناك جدل في أن المساعدات الخارجية لها القدرة في تغيير من معدلات الفقر وتؤثر على النمو الاقتصادي، وبذلك كيف أن المساعدات تؤدي فعلًا إلى تخفيض معدلات الفقر باستخدام بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني المبينة في جدول رقم 4، 5 أدناه ونسبة الفقر قبل المساعدات ونسبتها بعد تلقي المساعدات.

أثر المساعدات على نسبة الفقر: المساعدات تقلل نسبة الفقر بحوالي 18٪:

يعتبر الأفراد في الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة مصدرًا للدخل بشكل عام أسوأ حالاً مقارنة بالأفراد في الأسرة الأخرى، وبلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري 29.2٪ متضمنًا ذلك المقدار من المساعدات التي تم الحصول عليها حسب جدول رقم 5 أدناه، وإذا ما تم استثناء قيمة المساعدات من الاستهلاك الشهري للأسرة، نلاحظ أن نسبة الفقر ترتفع إلى 33٪، بمعنى آخر؛ لقد أسهمت المساعدات في تخفيض نسب الفقر الوطني بنسبة مقدارها 11.5٪، أما فيما يتعلق بالفقر المدقع، فقد أسهمت المساعدات في تخفيض النسبة من 21٪ قبل تلقي المساعدات إلى 16.8٪ بعد تلقي هذه المساعدات، أي إن المساعدات قد أسهمت في تخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها 20٪.

- علاقة الفقر والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي: يتأثر الفقر بالاستقرار السياسي، فالحروب والاجتياحات تدمر النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على الفقر، ففي عام 2006- 2017 تغير الاستقرار السياسي حيث الانقسام الفلسطيني وحروب ثلاثة على قطاع غزة وحصار مطبق على قطاع غزة واجتياحات واستيطان وتجريف للأراضي في الضفة الغربية، كل ذلك يؤثر على النمو الاقتصادي، وكذلك يزيد من الفقر، فالاستقرار السياسي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وبذلك يقلل من الفقر.

- الإنفاق الحكومي يؤثر على الفقر: الحكومة تنفق على تمويل برامج مكافحة الفقر وتقديم المساعدات للأسر الفقير من خلال وزارة التنمية والشئون الاجتماعية، فالإنفاق الحكومي الأصل أن يؤثر على الفقر بشكل إيجابي بتأثيره على زيادة النشاط الاقتصادي بإيجابية، ومن ثم على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وكذلك سياسات الحكومة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي وعلى الفقر أيضًا.

- فالعلاقة بين المتغيرين عكسية تنخفض معدلات الفقر بزيادة النفقات، مثال: عام 2007 كانت معدلات الفقر 31.2 والنفقات زادت في عام 2008 فقلت معدلات الفقر لتصل إلى 24.

5. التحليل والنموذج القياسي للدراسة: سيتم استعراض منهجية الدراسة والأساليب القياسية التي اعتمدت عليها الدراسة، وكذلك تحديد بيانات الدراسة ومصادرها والمتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج، وتحديد النموذج القياسي المناسب لمعرفة التمويل الدولي وتأثيره على معدلات الفقر في فلسطين (1994-2019م)، كما سيتم دراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير، وتقديم صياغة رياضية للنموذج القياسي المراد تقديره، وتتمثل هذه الأساليب بمعاملات الارتباط ونموذج الانحدار الخطي، واستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية كاختبار السكون لفحص استقرار السلاسل الزمنية، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في برنامج (EViews10) الإحصائي لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

1. منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي: يتكون النموذج القياسي للدراسة من متغيرين كالآتي:

أولاً: المتغير التابع: معدلات الفقر في فلسطين (Pov).

ثانيًا: المتغير المستقل: التمويل الدولي الخارجي (Fin).

2. نموذج الدراسة: تم صياغة نموذج انحدار خطي بسيط ليعبر عن تأثير المتغير المستقل (التمويل الدولي الخارجي) على المتغير التابع (معدلات الفقر) في فلسطين خلال فترة الدراسة (1994-2019م) كالتالي: $Povt = f(Fin) + \varepsilon t$

3. مصادر البيانات المستخدمة في النموذج: تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة للفترة (1994-2019م) من المصادر الثانوية، والمتمثلة في التقارير والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهذه البيانات شكلت سلسلة زمنية على فترة 25 عامًا.

4. التقدير القياسي لنموذج الدراسة سيوضح الباحث الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة ومستعرضًا لنتائجها، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج وفحص صلاحيته ومدى جودته، ونموذج الدراسة كالتالي: $Povt = f(Fin\ t) + \varepsilon t$

وبالتالي فإن الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة والإشارات المتوقعة للمعاملات:

$$Pov_t = \beta_0 + \beta_t Fin_t + \varepsilon_t$$

$\beta 1 < 0$

حيث إن:

- الحد الثابت: $\beta 0$.
- معامل خط انحدار المتغير المستقل: $\beta 1$ ، والخطأ العشوائي: εt.

أ) الرسم البياني لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل: ويتبين من خلال الرسم البياني شكل (1) وجود علاقة خطية بين كل من المتغير التابع (unemp) والمتغير المستقل (help).

ب) نتائج تقدير النموذج القياسي: بعد نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك تم تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وكما هي موضحة في الجدول (5).

❖المتغير دال إحصائيًا عند مستوى 0.05.

ج) تقييم الجودة الإحصائية للنموذج المقدر: يمكن تقييم الجودة الكلية للنموذج الانحدار الخطى البسيط من خلال معامل التحديد المعدل، واختبار F. (صايف، 2015، ص134).

- معامل التحديد (R^2) : يتبين من خلال الجدول (5) أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.016)، وذلك يعني أن المتغير المستقل المدرج في النموذج المقدر يفسر ما 1.6٪ من التغير الذي يحدث في معدلات الفقر في فلسطين للفترة (1994-2019م)، يرجع إلى التغير في التمويل الدولي والنسبة الباقية (88.4%) تعزى إلى متغيرات مستقلة أخرى لم يشتمل عليها نموذج الانحدار، وتبين أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والتابع بعد أخذ الجذر التربيعي لمعامل التحديد بلغ (0.126)، وهذا يفسر وجود علاقة ضعيفة جدًا بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- اختبار (F): ويتبين كذلك من الجدول (5) بأن (F =0.407) باحتمال، (Prob = 0.5294)، مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (Pov) والمتغير المستقل (Fin). وهذا يعنى أن النموذج المقدر غير جيد ولا يمكن التنبؤ به.

ت) نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر: الفرضية الرئيسية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الدولي على معدل الفقر في فلسطين" . من خلال نتائج التحليل القياسي الموضحة في الجدول (5) تبين عدم وجود علاقة بين التمويل الدولي ومعدلات الفقر، وبذلك لا توجد أدلة كافية لدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الدولي ومعدل الفقر في فلسطين.

ث) التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي: يتضح مما سبق أن النموذج القياسي المقدر غير جيد للتنبؤ، فمن خلال الجدول (5)، نلاحظ أن معامل التحديد بلغ (0.016) بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يعنى أن المتغير المستقل فسر ما نسبته 1.6٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع، وهو معدل الفقر في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1994-2019م).

رابعًا: الخاتمة

بينت الدراسة أن قيمة معامل الانحدار للنموذج القياسي كانت غير معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5٪. وفقًا لمعامل التحديد للنموذج فإن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 1.6٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل الفقر) في فلسطين خلال فترة الدراسة 1994 -2019م.

- عدم وجود اتجاه معين في السلسلة الخاصة بحجم التمويل الدولي، حيث تزايد في الفترة ما بين 1994-1995 ثم انخفض واستمر بالانخفاض حتى العام 1999م، ولكنه عاد بالارتفاع نتيجة واستمر حتى عام 2001م، وعاد منخفضًا نتيجة اندلاع الانتفاضة إلى أدنى حد لها في عام 2004م، ثم عادت للزيادة حتى عام 2010م، ولكنها انخفضت بعد ذلك واستمر حتى العام 2004م، وقد بلغ قيمته (353) مليون دولار، وعاود الاستمرار في الارتفاع حتى عام 2008م، ولكنه انخفض حتى 2012م، واستمر الاتجاه

بالارتفاع والانخفاض، وهذا يرجع إلى الواقع السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية وما تفرضه السياسة الأمريكية بالتلويح بالورقة المالية ضد السلطة الفلسطينية، من أجل فرض سياسة الابتزاز من أجل تمرير أهدافها في المنطقة تحت بنود عملية السلام.

- تبين بأن سلسلة معدلات الفقر انخفضت حتى العام 2000م ولكنها ارتفعت حتى بلغت 45.7٪ في عام 2002م، وهذه ترجع إلى سياسة الإغلاق والحصار المفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمر التذبذب في معدلات الفقر زيادة ونقصان حتى عام 2019م.
- من خلال قراءة البيانات يتضح لنا بأن التمويل الدولي غير موجه إلى خدمة ظاهرة اقتصادية بحجم الفقر ومشاكله، لأن الارتباط بسلسلة الزمنية والتغييرات السياسية تبين أنه في حالة زيادة التمويل لم تعمل على انخفاض معدلات الفقر خلال السلسلة الزمنية.

وبناءً على ذلك يمكن تقديم أهم التوصيات كالآتي:

- العمل على توجيه وتوظيف التمويل الدولي لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وحل مشاكله بعيدًا عن التغييرات السياسية المحلية والدولية.
- العمل على دعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص العمل من خلال برامج التمويل الدولي.
- توجيه القطاع الخاص المالي على استثمار مقدراته المالية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال برامج دعم المشاريع التنموية والتشغيلية.

Referrals and references :

1. Abdel Hamid, Abdel Muttalib, (2011): "The Economics of Public Finance", Alexandria: University House, 2005.
2. Abdel Qader Attia, (2000 AD): "Modern Trends in Development", University House for Publishing.
3. Abdel-Fattah, Seif, and others (2001): “Foreign Aid and Development in the Arab World: A Vision from an Arab-Islamic Perspective”, Amman: The Higher Center for Political Studies, 2008.
4. Abdul Razzaq Al-Faris, 2001 (AD): Poverty and Income Distribution in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Palestinian Economy 1989 AD, Development Challenges under Long Occupation, edited by George Al-Abd, Center for Arab Unity Studies - Palestinian Cooperation Foundation.
5. Abrash, Ibrahim (2008): “The Palestinian Political System Research Paper, Al-Azhar University”, Gaza.
6. Abu Ajwa. N . (2011). Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palestinian Territories (Unpublished Master Thesis). The ISLAMIC University .gaza
7. Abu Jameh, 2014 AD) “The Developmental Role of European Union Aid on the Palestinian Economy.”
8. Al-Batriq, Ahmed, (2004 AD): “International Policies in Public Finance”, Alexandria: University House.
9. Al-Bayati, Fares, (2008): "Economic and Political Development in the Arab World", Ph.D. thesis, Arab Open Academy in Denmark, Amman.
10. Baqir, Muhammad Hussain, (1996): “Measuring poverty in the countries of the Economic and Social Commission for Western Asia.”
11. Barrett. C .(1998. August) .p 566-571.
12. Benin, Julia and Smith, (2010): “Official Development Assistance (ODA), Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Department of Development Cooperation, United Arab Emirates, March.
13. Bjornskov .C. (2013) :Types of foreign aid. Aarhus :Aarhus University.(economics working papers.
14. Central Bureau of Statistics (2011 AD).
15. Debraj Ray 1998 development economics ، published by Princeton university press 1998، P 250".
16. Ehernfeid.2004.
17. Fasanya and Onkoya، 2012.Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria .
18. Hadeel Qazzaz and others (2007): “Rebuilding National Integrity Survey”, the Coalition for Integrity and Accountability (Aman), Ramallah, Palestine.

19. Hassan, 2005 AD, Poverty in Palestine and Policies to Combat It (The Case of the Jenin Governorate Operation).
20. Issam Bani Fadl, (2009): "The Role of the European Union in Political Development towards the Palestinian Territories", An-Najah National University, Nablus.
21. Jaber, Ibrahim Salem, (2014 AD).
22. Jeremy M. sharp and Christopher M. Blanchard .U.S . Foreign Aid to the Palestinians. CRS Report for Congress .June 27.2006.)
23. Kabete . C . (2008) .Foreign Aid and Economic Growth :The Case Study of Tanzania .(Master Thesis).International Institute of Soscial Studies .Netherlands...
24. Keeley .B.(2012).From Aid to Development: The Global Fight against poverty. Paris: OECD Publishing.
25. Khreish, Hosni, (March 2007): "Grants and International Aid and its Impact on Economic Development in Jordan", a paper presented to the Conference on International Aid and Grants and their Impact on Comprehensive Development in the Arab World, Cairo: Arab Administrative Development Organization.
26. Labid, Imad, (2004): "The Palestinian Authority's Experience in Exploiting International Aid 1994-2003."
27. Lancaster .C. Bartenev and glazunova (2007) . Foreign Aid :Diplomacy-Development-Domestic politics. United States of America: University Of Chicago Press.2013
28. Lebed, (2004): "The Palestinian Authority's Experience in Exploiting International Aid" 1994-2003, Islamic University Journal, Gaza, Palestine.
29. Maas, (2001): "The Relationship of Palestinian NGOs among themselves, the National Authority, and their financiers", June 2001.
30. Mas, 2005 AD, Towards a more efficient employment of foreign aid provided to the Palestinian people.
31. Nasr Abdel Karim, (2010): "European Palestinian Relations - The European Economic Role", a working paper for the European Foreign Policy Conference towards the Palestinian cause, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Lebanon.
32. Palestinian Authority, Ministry of Planning and Administrative Development, 28/8/2012 AD, Website: http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com_content
33. Palestinian Central Bureau of Statistics (2017).
34. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2015; Ministry of Social Affairs, 2016; Ministry of Finance website, 2016.
35. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2019.
36. Qandil, Raeda, (2003): "International Aid to the Palestinian Legislative Council", MA thesis, Birzeit University, Ramallah.
37. Researcher's compilation of reports from 1993 to 2018 AD Data extracted on 7/3/2018 from O ECD Stat
38. Riddell.R.C.(2007).Does Foreign Aid Really Work?.(1st ed.)New York: Oxford University Press Inc.
39. Sabra, Mahmoud, and others (2015): "The Shadow Economy in Palestine: Size and Causes."
40. Samara, (2013): "Foreign Aid and its Impact on Palestinian Economic Growth", Al-Azhar University.
41. The General Secretariat of the League of Arab States - Palestine Sector and the Occupied Arab Territories, Cairo, 15/5/2010 AD.
42. The Palestinian Authority, The Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010, Ministry of Planning, April 30, 2008, p. xi.).
43. The Palestinian Statistical Center for the years (2015, 2016 AD).
44. The Palestinian Strategic Report, (2007): Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut.
45. The State Information Service, The Palestinian Economic Report 1994-1999, February 2001, pg. 100.).
46. The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) Emergency Appeal, (2007).
47. Wathiq Bassam Abdullah, (2012): "The Impact of Governmental Planning of the Palestinian National Authority on Political Development during the Period from 1994-2009, An-Najah University, Nablus.
48. World Vision Organization .(2015).What are the different types of aid?

الملاحق :

جدول (1): حجم المنح والمساعدات الخارجية في فلسطين (بالمليون دولار أمريكي) المقدمة لفلسطين في الفترة (1993-2016م)

بيانات المساعدات

السنة	المنح والمساعدات الخارجية	المساعدات الأمريكية	المساعدات الأوربية	المساعدات العربية	الأمم المتحدة	الناتج المحلي
1993	186.53	28.93	77.34	0.1	107.75	057.7،5
1994	1469.36	95.41	117.01	56.33	226.61	057.7،5
1995	541.77	80.2	87.71	70.06	208.39	417.7،5
1996	628.07	38.72	155.19	32.7	146.12	483.5،5
1997	561.79	98.7	152.05	39.46	164.16	287.8،6
1998	553.72	105.17	102.61	30.86	207.04	189.1،7
1999	531.34	116.61	1.69	105.16	186.14	784.4،7
2000	619.58	80.75	82.16	169.51	208.75	118.4،7
2001	562.86	110.7	170.03	266.36	306.24	455.6،6
2002	644.2	178.63	244.01	209.16	337.82	649.4،5
2003	753.83	246.16	211.06	139.41	323.02	441.2،6
2004	609.8	338.02	194.19	97.64	309.21	107.4،7
2005	1089.26	215.91	210.97	48.17	194.02	874.9،7
2006	1191.28	238.45	257.16	121.6	214.9	567.7،7
2007	1667.91	239.87	479.99	103.26	205.74	066.5،8
2008	2573.07	543.75	547.84	137.27	245.03	556.9،8
2009	3066.57	928.73	456.06	445.25	245.71	298.1،9
2010	2456.82	776.57	390.31	85.04	291.28	051.2،10
2011	2152.65	657.51	333.42	27.84	324.31	298.9،11
2012	1937.27	294.98	282.95	102.2	352.8	008.9،12
2013	2636.58	986.33	305.78	56.28	293.82	275.2،12
2014	2373.56	550.04	408.59	84.82	361.51	252.9،12
2015	2138.59	256.71	408.42	22.56	468.46	673.0،12
2016	1902.88	643.02	416.06	125.03	434.79	673.0،12

مصدر البيانات: Data extracted on 7/3/2018 from O ECD Stat

المصدر: تجميع الباحث من تقارير 1993 حتى 2018م Data extracted on 7/3/2018 from O ECD Stat

جدول (2) معدل الفقر في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994-2019م

السنة	معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية ٪
1994	٪22
1995	٪23
1996	٪23.6
1997	٪23
1998	٪20.3
1999	٪23.2
2000	٪20.1
2001	٪27.9
2002	٪45.7
2003	٪35.5
2004	٪25.9
2005	٪24.3
2006	٪24
2007	٪31.2
2008	٪24
2009	٪26.2
2010	٪25.7
2011	٪25.8
2012	٪24
2013	٪24.9
2014	٪35.2

2015	٪35
2016	٪35.1
2017	٪29.2
2018	٪30.2
2019	٪30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019م.

جدول رقم (3) نسب الفقر بين الأفراد بعد وقبل تلقي المساعدات في فلسطين، 2017م:

المنطقة	الفقر		الفقر المدقع	
	بعد تلقي المساعدة	قبل تلقي المساعدة	بعد تلقي المساعدة	قبل تلقي المساعدة
الضفة الغربية	13.9	15.6	5.8	7.3
قطاع غزة	35.0	59.8	33.8	42.3
فلسطين	29.2	33.0	16.8	21.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م.

شكل (1): يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

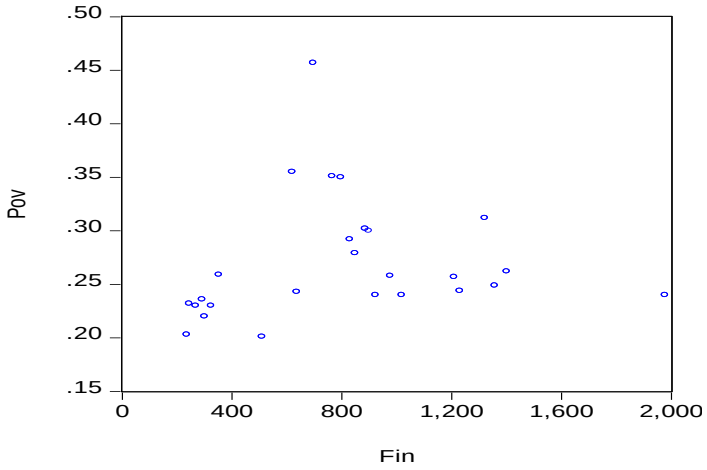

جدول (4): نتائج تقدير النموذج القياسي البسيط

Variable	Coefficient	S.E	t-statistics	p-values
C	0.257256	0.024137	10.65811	0.0000
USE NET	0.0000169	0.000026	0.638239	0.5294
$(R = 0.126)$،$(R^2 = 0.016)$ (Prob = 0.5294)، (F =0.407)				

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

أحمد رزق الواوي. (2022). مدى تأثير التمويل الدولي الخارجي على معدلات الفقر في فلسطين دراسة قياسية في الفترة (1994-2019م)، **مجلة رؤى اقتصادية**، 12(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 96-120.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category